



خطة قطر فقط



الاحتلال يحول معبر بيت حانون لمصيدة اعتقال



تحرير الوضع في آيين من «القاعدة»

«34»

«32»

27



www.albayan.ae

الخميس 23 ذوالحجة 1438هـ | 14 سبتمبر 2017م | العدد 13602

قطر «درع» إيران

ربع الناتج الإجمالي القطري يتبخر



وسيم يوسف: دماء المسلمين في عنق تميم



ضغط حقوقي متصاعد ضد القمع القطري



يناقش اليوم 5 محاور بمشاركة نخب من مختلف أنحاء العالم

«مؤتمر لندن» ينتصر على مؤامرات الحمدين

والحريات ومكافحة الإرهاب في قطر، وينظمه مجموعة من المعارضين القطريين الحريصين على إيجاد حل منطقي للأزمة الحالية، وعلى استقرار وأمن بلادهم في المستقبل. ويناقش المؤتمر 5 محاور، هي «قطر: الإسلام السياسي ودعم الإرهاب»، و«العلاقة بين قطر وإيران: مصدر رئيس لعدم الاستقرار الإقليمي»، و«الدور الغائب: تطورات قطر للنموذج العالمي في مقابل الديمقراطية وحقوق الإنسان- وينتقل إلى مخالفات القوانين الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة بتسليط الضوء على ملف تنظيم كأس العالم لسنة 2022»، و«الجزيرة: صوت الإعلام الحر أم بوق الإرهاب؟»، و«الدائرة المفرغة: الاقتصاد والجيوستراتيجية وأمن الطاقة الدولية».

آفاق اقتصادية سلبية

على هامش الآفاق المستقبلية لتنظيم الحمدين، قال موقع «قطر إنسايدر» إن تقريراً أظهر أن جهود الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب أثرت كثيراً في الاقتصاد القطري، وأن الآفاق الاقتصادية للقيادة القطرية على المدى الطويل صارت سلبية، وسيولتها تقلصت، حتى إن إمداداتها تأثرت. ومع ذلك ترفض الدوحة الالتزام بالمطالب الـ13 التي وضعتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، وإنهاء دعمها لأولئك الذين ينشرون التطرف والإرهاب والتميز.

ويقول «قطر إنسايدر»، إن الأزمة هي من صنع قطر نفسها، وأن الدوحة تلحق الأذى بشعبها واقتصادها ومالياتها وهيبته برفضها المتعمد للالتزام بالمعاهدات والمعايير الدولية. كذلك، غضت حكومة الدوحة الطرف عن أولئك الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية، ويتدخلون في شؤون إخوانها العرب والحلفاء الإقليميين، وأصرت على حقها في منح المتطرفين منبراً من خلال شبكتها الدعائية.

أصبح من المؤكد أن التسليح الهائل لتنظيم الحمدين، بات يأخذ منحى متصاعداً، يعكس حجم التخبط الذي بات يصغ مشهد التنظيم، لا سيما أن المراقبين يؤكدون أن حجم التسليح الرهيب، لا يعكس حجم احتياجات قطر العسكرية، ناهيك عن عدد جيشها الذي لا يتجاوز الـ 12000 عنصر، ليترشح تساؤلاً كبيراً، وهو: من سيتعامل مع هذه الأسلحة المتطورة، وإلى أي مكان ستوجه بالتحديد، في ظل تحالفها مع إيران وتركيا؟!

2016
عالمياً في استيراد الأسلحة، اشترت من إيطاليا سفناً وقذائف بحرية

2016
خلال معرض ديمكس اشترت قطر أسلحة بقيمة 8.95 مليارات دولار

2016
اشترت الدوحة 36 مقاتلة أميركية من طراز F-15E سترايك إيغل بقيمة 44 مليار دولار

2017
اشترت من إيطاليا 7 قطع بحرية بقيمة 5.91 مليارات دولار

2017
اشترت قطر طائرات مقاتلة أميركية من طراز F16 بقيمة 12 مليار دولار

البيان

لغز التسليح المتصاعد



غرافيك: حسام الحوراني

دبي - البيان، وكالات

تنطلق اليوم في العاصمة البريطانية لندن، فعاليات المؤتمر الأول للمعارضة القطرية تحت عنوان «قطر في منظور الأمن والاستقرار الدولي»، بمشاركة واسعة تضم نخبةً قطرية وعربية وغربية للحديث عن الإرهاب القطري ومستقبل الحكم في الدوحة، في وقت فشل تنظيم الحمدين في عرقلة انعقاد المؤتمر رغم محاولات تخريبية مستمرة كشفت عنها المعارضة القطرية.

تصر المعارضة القطرية على عقد مؤتمرها في لندن رغم محاولات النظام القطري للعرقلة، إذ سيشارك فيه نشطاء قطريون وساسة وأكاديميون من العديد من دول العالم.

وقال الناطق باسم المعارضة القطرية، خالد الهيل، إنهم عازمون على إقامة مؤتمرها الأول في العاصمة البريطانية لندن، على الرغم من محاولات الدوحة المتكررة عرقلة، وأضاف في حديثه لقناة العربية الفضائية: «نهدف من خلال المؤتمر إلى إبراز حقائق الأمور التي تشهدها قطر، وإفساح المجال للتعبير عنها في ظل سياسة تكميم الأفواه التي يمارسها النظام».

وأعلنت المعارضة القطرية، أنها ظلت تتصدى وبشكل متواصل لمحاولات النظام القطري الرامية لتعطيل قيام المؤتمر المقرر له، اليوم، وأشارت إلى أن برنامجها الذي يأتي تحت عنوان «قطر في منظور الأمن والاستقرار الدولي» وُضع بسرية تامة. وتعمل السلطات القطرية على تخريب فعاليات المؤتمر، عبر الضغط على أعضاء من البرلمان البريطاني لمقاطعته إلا أنها فشلت في ذلك.

ويضم المؤتمر، العديد من صانعي القرار من الساسة العالميين والأكاديميين ومن المواطنين القطريين، لمناقشة أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان

مؤتمر وارسو: تأسيس الحركة العالمية لمكافحة إرهاب قطر



■ جانب من المؤتمر | من المصدر

■ وارسو، القاهرة - البيان

كشفت رئيس وفد الدبلوماسية الشعبية العربية المستشار أحمد الفضالي، عن تفاصيل جلسة تحولت لتظاهرة ضد قطر في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، تم خلالها فضح الممارسات القطرية العدوانية تجاه دول المنطقة، والحديث بشأن علاقة قطر بتمويل ودعم العناصر والكيانات الإرهابية. كما تم خلال الجلسة التي عقدت تحت عنوان «أوقفوا إرهاب قطر» الإعلان عن إنشاء الحركة العالمية لمكافحة إرهاب قطر. وعقدت جلسة خاصة في مؤتمر منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بالعاصمة البولندية وارسو للتصدي لدعم وتمويل قطر للإرهاب وضرورة الحشد الدولي من أجل وقف العمليات الإرهابية ومتابعة مصادر تمويلها. شارك في المؤتمر 40 سفيراً يمثلون الاتحاد الأوروبي ودولاً أجنبية أخرى، إضافة إلى عدد

المؤتمر دعا لتشكيل محكمة جنائية أوروبية خاصة بجرائم تنظيم الحمدين

في برشلونة، ودور قطر في نشر الفكر الإرهابي المتشدد في عدد من العواصم الأوروبية. وطالب المؤتمر بتشكيل محكمة جنائية أوروبية ليحث وحصر الجرائم الإرهابية التي ارتكبتها قطر في حق كثير من بلدان العالم. وشهد المؤتمر وفق بيان صادر عن وفد الدبلوماسية العربية، إجماعاً يعد بمثابة تظاهرة

من الوفود والمنظمات السياسية في العالم وفي مقدمتها وفد الدبلوماسية العربية برئاسة المستشار أحمد الفضالي وأعضاء بالوفد. وناقش عدد من سفراء الدول الحوادث الإرهابية الأخيرة في أوروبا ونتائج التحقيقات التي أشارت إلى وجود شبهات وأدلة قوية على ضلوع قطر في حادث الدهس الإرهابي الأخير

ضد إرهاب قطر وتمويلها الإرهاب. وطلبت توصيات المؤتمر، الدول الأوروبية بضرورة قطع العلاقات الدبلوماسية والرسمية مع قطر، وتوقيف أمير قطر ورموز وقادة النظام القطري، وتجميد أموال واستثمارات قطر في العالم لمنع استغلالها كغطاء لدعم وتمويل العمليات الإرهابية، مع تخصيص جزء منها لدعم عمليات مكافحة الإرهاب وحصاره، ثم تعويض الشعوب والدول المتضررة من إرهاب قطر، وتشكيل المحكمة الجنائية الأوروبية لمحكمة قادة قطر بتهم دعم وتمويل الإرهاب.

وفي نهاية المؤتمر، أعلنت أمانة المؤتمر عن إنشاء الحركة العالمية لمكافحة إرهاب قطر. وأعلن عدد كبير من المشاركين بالمؤتمر انضمامهم للحركة، وفي مقدمتهم سفراء إسبانيا وقبرص وكازاخستان واليونان ورئيس منظمة الوفاق الفرنسية وممثلو قطاعات كبيرة من المجتمع المصري.

حكمت على نفسها البقاء خارج المنظومة العربية

تعنت قطر يعزز مطالب تجريد عضويتها

طارق الخولي: قطر بدفاعها عن إيران تتحدى الدول العربية

القاهرة - محمد خالد

عزز ما أبدته السلطات القطرية من صلف لا حدود له مطالب شعبية وسياسية واسعة بالأوساط العربية المختلفة لتجريد عضوية الدوحة بجامعة الدول العربية، خاصة عقب مهارات مندوبها خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب يوم الثلاثاء الماضي وتعبيراته غير المسؤولة التي تؤكد عمق الهوة التي أوقعت قطر نفسها بها بإرتمائها في أحضان إيران وتركيا، حتى بدا مندوبها وكأنه مندوباً متحدثاً باسم طهران عندما وصفها بـ «الدولة الشريفة».

كلمة المندوب القطري جاءت متسقة تماماً مع نهج الدوحة وسياساتها العدائية إزاء دول المنطقة وخروجها كلية من الصف العربي منحاثة إلى محاور أخرى صاحبة مخططات ومشروعات معروفة للجميع وتحيك المؤامرات ضد دول عربية يقصد إضعافها وإسقاطها. ما جعل وجود قطر داخل الجامعة العربية من الأساس أمراً غير مرغوب فيه من قبل الكثيرين الذين كشفت لهم المشادات الكلامية والملاسنات الأخيرة عن استحالة أن تكون قطر بما هي عليه من سياسات هدامة هادفة لهدم الدول العربية جزءاً من المنظمة الإقليمية التي تضم الدول العربية ذاتها.

سلوكيات شاذة

من قلب جامعة الدول العربية تهاجم قطر أشقائها وتدافع عن إيران، وهي سلوكيات شاذة وعدائية تمثل حلقة من حلقات السياسات التأميرية ضد الدول العربية التي تتبعها الدوحة، بما يحتم تعليق عضويتها بالجامعة العربية وأيضاً بمجلس التعاون الخليجي منذ سنوات وليس بداية من الآن، حسبما يقول النائب البرلماني المصري محمد أبو حامد في تصريحات لـ «البيان» شدد خلالها على أن السلوكيات القطرية هي سلوكيات عدو وليست سلوكيات أخوة عربية أو خليجية، فهي تتآمر على الدول العربية وتحرك وسائل إعلامها للتخريض عليها وتمول الإهباب بشتى صور الدعم والتمويل، ما يعني أن بقائها في المنظمات العربية والخليجية «أمر غريب».

قطر تستجدي إسرائيل وتخسر حرب العلاقات العامة

دبي - البيان

المقال، الذي أفاد بأن موزين سيتلقى مبالغ كبيرة للمساعدة في الدفع للمنظمات اليهودية في أميركا. وذكر المقال أن شركة موزين، وتدعى «ستونينغتون ستراتيجيز»، تفاخرت أمام شركة «اودوايز بي آر نيوز» للعلاقات العامة، بأنها وقعت عقداً مع قطر مقابل 50 ألف دولار شهرياً.

وأفاد الكاتب بأن موزين يهودي ارتوذكسي ونموذج كلاسيكي لشخص يعمل ضمن جماعات الضغط في واشنطن، وسبق أن عمل مع السناتور كروز (عن تكساس) وتيم سكوت (عن ساوث كارولينا)، إلى جانب كاثي ماكوريس رودجرز (عن واشنطن)، في مؤتمر للجمهوريين. ونقل عن أصدقائه ومعارفهم المهنيين، قولهم إنهم لا يمكنهم فهم لماذا قبل موزين بقطر زبوناً، فيما قال له مصدر مطلع رفض التحدث علناً، إن قطر التي تعد أكبر داعم دولي لحماس والإخوان، تعاني حالياً من وضع صعب بسبب مقاطعتها من قبل جيرانها لدعمها للإرهاب.

وأفاد المقال بأنه في الوقت الذي يزداد الخناق على قطر، فإنها كانت تفقد حرب العلاقات العامة في واشنطن، كما في العواصم العربية.

أكد مقال منشور في موقع «ديلي كارل» الأميركي، أن محاولات قطر التقرب من المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، وتوظيفها أحد العاملين لدى السناتور المؤيد لإسرائيل تيد كروز، لإعداد لقاءات بين أميرها وقادة المنظمات اليهودية أثناء زيارته التي بدأت أمس، يعود للوضع الصعب الذي تمر به قطر، بسبب مقاطعتها من قبل جيرانها، كما لخسارتها حرب العلاقات العامة في واشنطن والعواصم العربية. وقال كاتب المقال، المحامي اندرو هارود، إن قطر وظفت نائب رئيس طاقم الموظفين السابق لكروز عن ولاية تكساس، نيك موزين، في مقابل شيك بقيمة 50 ألف دولار شهرياً، وأن التمسرس في جماعات الضغط، يأمل في تبييض تاريخ الدولة الكثيف في تمويل الإرهاب، واستخدامها شبكة الجزيرة في تعزيز المتطرفين وإشراهم دعماً للهجمات الوحشية ضد الولايات المتحدة.

وبصفته ممثل للسناتور كروز، والمسؤول عن العلاقات مع المجتمع اليهودي هناك، كان نيك موزين، يتصل بقيادة عدد من المنظمات اليهودية، يطلب منهم لقاء الأمير أخيراً، وفقاً

خير بريطاني: حل الأزمة بتنفيذ المطالب الـ13

إعداد - فانت صبح

تسود أجواء من الحذر والترقب بالتوازي مع تراجع الآمال التي ظلت تتراوح لمدة مئة يوم بين سلسلة من الاتهامات والمطالب والتصريحات والتواعد والتهديد المرافقة جميعاً لمقاطعة قطر عربياً، وحذر الخبراء أخيراً، حسبما أفاد تقرير لديفيد هاردينغ من مزيد التصعيد والتعميق لأزمة قد تمتد حتى نهاية العام 2018 أو أكثر.

وقال كريستوفر ديفيدسون، الخبير في شؤون الشرق الأوسط في جامعة دورهام البريطانية: «إذا ما كان المسار الحالي يحمل من دلالات ما ينبغي أخذها بالاعتبار، فأتوقع أن الأزمة باقية حتى العام المقبل». وأدت الإجراءات التي اتخذتها كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر عقب مقاطعة قطر عقاباً على تقاربها مع إيران والجماعات المتطرفة، وإغلاق الحدود، بالمراقبين إلى الاعتقاد بأن الإمارة الصغيرة لن تملك من إلا خيار

وأشار النائب البرلماني المصري إلى وجود أدلة دامغة تؤكد الدعم القطري للإرهاب في المنطقة، وكان لزاماً منذ إثبات تلك الأدلة أن يتم تجريد عضوية الدوحة في تلك المنظمات. معتبراً أن كلمة مندوب قطر خلال اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية جاءت مؤكدة لهذا النهج القطري الواضح في التعامل.

وأشار الأمين العام المساعد للبرلمان العربي سابقاً السفير طلعت حامد، أن الخطيئة التي وقعت فيها قطر عندما أعلنت صراحة أن «إيران دولة شريفة» وفق كلمة مندوبها بالجامعة الذي أقسم بالله على ذلك، والدوحة بذلك كشفت عن وجهها الحقيقي بكونها خارج الإطار العربي، لأنها استعانت بالأجنبي على العربي، خاصة إيران التي تحتل الجزر الإماراتية الثلاث وتمول الإرهاب في دول عربية وهي عدو أكثر من كونها صديق. وعليه فإنه على الدول العربية مجتمعة أن تبذل مجهودات لاتخاذ موقف موحد ضد قطر.

وأفاد بأن تجريد عضوية قطر في جامعة الدول العربية يتطلب إجراءات معينة، تبدأ بتقديم مجموعة من الدول بطلب للأمين العام بتعليق العضوية، وهو الطلب الذي لا بد وأن ينال نسبة الأغلبية، وفي هذه الحالة على الرباعي العربي (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) أن يبذلوا جهداً لحشد أكبر قدر من أصوات الدول العربية لتجريد عضوية الدوحة، خاصة أن هناك بعض الدول التي تميل لأن ينظر الباب مفتوحاً للتفاوض مع قطر، كما أن الدوحة تستخدم نفوذها المالي للضغط على الدول العربية الفقيرة.

خيار التجريد

وتعتبر ورقة تجريد عضوية قطر هو أحد الخيارات التي يمكن استخدامها من قبل الدول الداعية لمكافحة الإرهاب لمواجهة قطر، خاصة مع وجود العديد من الدول العربية المتضامنة مع موقف الرباعي العربي التي أعلنت تضررها من السياسات القطرية العدائية تجاه دول المنطقة مثل ليبيا واليمن على سبيل المثال، وخاصة أيضاً عقب تصريحات مندوب قطر الأخيرة التي تحدث فيها صراحة عن موقف بلاده من إيران وقلب الجامعة العربية، وهو ما دفع أمين لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب المصري النائب البرلماني طارق الخولي للتأكيد على أن الجامعة العربية مطالبة بالتحرك الفوري لاتخاذ موقف قوي بشأن تجريد عضوية قطر.

وأشار الخولي إلى أن قطر تدافع عن إيران بكل قوة من داخل الجامعة العربية، وإيران التي هي معروفة بسياساتها وأهدافها التوسعية في المنطقة، الأمر الذي يؤكد أن قطر تتحدى جميع الدول العربية، بما يتطلب موقفاً عربياً موحداً ضد قطر والدول الداعمة للإرهاب والتصدي إليها.

خبراء بحريينون لـ«البيان»: ازدواجية الدوحة تعكس تفكك بيت الحكم

■ المنامة - إبراهيم النهام

أكد خبراء بحريينون أن ازدواجية مواقف حكومة قطر تجاه الأزمة الخليجية ترجع لوجود مراكز قوة متعددة داخل بيت الحكم القطري، وهو ما يؤدي إلى ازدواجية المواقف وتبعثرها، فهناك مركز قوة بيد أمير البلاد تميم بن حمد وهناك مركز قوة أقوى منه خارج إرادة الأمير نفسه.

وأوضح الخبراء في تصريحات لـ «البيان» أن «من الضرورة فهم أيدولوجية النظام القطري، وديناميكية إدارته للأزمة، لمعرفة آلية التعامل المثلى معه، خصوصاً بعد أن ظهر بعبائه الحقيقية الداعية للفوضى بالمنطقة، والتي لا تريد أن توقف دعمها وتمويلها ورعايتها للكيانات الإرهابية».

مواقف مبعثرة

وقال المشرع والقانوني فريد غازي إن للسياسة القطرية أكثر من قرار مركزي، بيد الأمور السيادية في البلاد، ويوجهها، مضيفاً «هنالك مراكز قوة سياسية كبيرة بالدوحة تضارب في مواقفها على مدار الساعة، كل منها يراجع القرارات السيادية، خصوصاً المتعلقة بالأزمة الخليجية، بشكل فردي ومخالف للآخر، وهو ما يؤدي إلى ازدواجية المواقف وتبعثرها، فهناك مركز قوة بيد أمير البلاد، وهناك

مركز قوة أقوى منه خارج إرادة الأمير نفسه».

وأوضح غازي في سياق تصريحه لـ «البيان» أن قطر تحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى أن تتوحد وأن تصطف حول أشقائها الخليجيين، وبأن تلجأ إلى لجنة فض المنازعات داخل منظومة مجلس التعاون الخليجي، مع الإدراك التام بأن حل هذه الأزمة يكمن في الرياض، وليس في غيرها، وهو الأمر الذي يلزم أمير قطر بأن يأخذ طيارته الخاصة ويذهب إلى العاصمة السعودية لمناقشة الأمور كافة، وهناك سجد كل ما يصب في المصلحة العربية والخليجية، ومصصلحة قطر نفسها».

منازعات وخلافات

من جهته، أشار المحلل السياسي سعد راشد إلى أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، تواجه اليوم، دون أي وقت مضى، تنظيماً متعدد الوجوه، يدير زمام الأمور بقطر، وما ازدواجية القرارات هناك، لا دليل على وجود منازعات داخل النظام القطري نفسه. وأكد ضرورة فهم أيدولوجية النظام القطري، وديناميكية إدارته للأزمة، لمعرفة آلية التعامل المثلى معه، مضيفاً «نظام الدوحة ظهر بعبائه الحقيقية الداعية للفوضى بالمنطقة، وعناده مرتبط بعناد الكيانات الإرهابية المتمسكة في موقعها في قطر، ولا تريد أن تفقد التمويل والدعم، في المقابل

فإن النظام يجد تلك التنظيمات هي المعاونة له بتلك الأزمة».

وأردف راشد «الضحية بتلك التخبطات، والازدواجية بالمواقف، هو الشعب القطري نفسه، ولا يمكن أن يستمر هذا الحال لفترة زمنية طويلة، لأن بقاء النظام على حاله الراهن، يمثل تهديداً علنياً ومباشراً وصارخاً لدول الجوار، ولسيادتها الوطنية، ولأمنها القومي، باعتبار أن النظام الحالي يمثل حاضناً رئيسياً للإرهابيين، ودعاة الفوضى».

طريق الخداع

وتفسر الكاتبة الصحافية فاطمة الصديقي الازدواجية التي تمارسها حكومة الدوحة بأنها حالة المراهقة السياسية التي تعصف بقيادة الحكم هنالك، خصوصاً فيما يتعلق بمعالجتهم الهشة للقضايا المصرية والحاسمة التي تعصف ببلادهم وبشعبهم، والتي جاءت كمخرجات طبيعية لنتاج تصدير الإرهاب والموت والبارود والإعلام المعادي لدول الجوار. وأضافت الصديقي «القيادة القطرية اتخذت من البداية طريق الكذب والتلفيق والمراوغة، لتضليل الرأي العام القطري قبل غيره، وهذه رسالة مني للشعب القطري الشقيق بأن من يمتلك هذه الأخلاق البعيدة عن أخلاق المسلمين والعرب، فهو غادر في طبعه، وأصله، ومناقق».

الانتهاء من جمع آلاف الوثائق في ليبيا

إلى خارج البلاد.

رفع الملفات

وأكد الناطق العسكري باسم القوات المسلحة الليبية، أحمد المسماري، أنه سيتم رسمياً رفع ملفات الاغتيالات والدعم القطري للإرهابيين إلى المجتمع الدولي، مشيراً إلى أن الجهات الرسمية بصدد الشروع في تجهيز وإعداد الوثائق والتسجيلات التي تثبت تدخل قطر في الشأن الليبي، مضيفاً أن نظام الدوحة لن يفلت بجرائمه التي ارتكبتها في حق الشعب الليبي. في هذه الأجواء، طالبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الليبية، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، والمفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، بفتح تحقيق دولي حيال التدخل والدعم المالي والعسكري من قبل قطر للجماعات والتنظيمات الإرهابية المتطرفة في ليبيا، وقالت في بيان، إن «قطر دعمت مليشيات مجلس شورى مجاهدي درنة، التابع لتنظيم القاعدة الإرهابي، ومجلس شورى ثوار بنغازي، المتحالف مع تنظيم أنصار الشريعة الإرهابي، وسرايا الدفاع عن بنغازي، التابعة لتنظيم القاعدة، والمربط بتنظيم أنصار الشريعة الإرهابي». وأكدت اللجنة أن «هذه الجماعات والمجالس، التي

تتجه مؤسسات حكومية ومنظمات من المجتمع المدني الليبي، إلى مقاضاة النظام القطري أمام محكمة الجنايات الدولية، والمحكمتين الأوروبية والأفريقية لحقوق الإنسان، والمنظمة الأممية لحقوق الإنسان في جنيف.

وقالت مصادر حقوقية ليبية، إنه تم جمع آلاف الوثائق والتسجيلات السمعية والبصرية، والاعترافات الموثقة، التي تؤكد تورط قطر في جرائم حرب في ليبيا، عبر دعم المتمردين المسلحين والجماعات الإرهابية، واغتيال قيادات سياسية وعسكرية، وتخریب منشآت ومؤسسات حكومية، وكذلك من خلال التدخل العسكري المباشر من قبل تنظيم الحمدين في ليبيا، وضرب مقومات السلم المجتمعي، وتهريب الأسلحة من ليبيا وإليها، وتمويل المرتزقة، والتآمر على الجيش الليبي، وتحويل الأراضي الليبية إلى فضاء لتدريب وتسليح إرهابيين قبل إرسالهم لتنفيذ عمليات إرهابية في سوريا ومصر والعراق وتشاد ودول الساحل والصحراء.

وأضافت المصادر ذاتها، أن قطر كانت وراء تخريب ليبيا، والتمكن للمليشيات المسلحة الإرهابية، وتنصيب عناصر من تنظيم القاعدة الإرهابي على رأس مؤسسات حكومية، وفي الدفع إلى الحرب الأهلية والقتال بين الليبيين، ما أدى إلى سقوط آلاف الضحايا والمصابين، وتدمير مدن وقرى، وتهجير مئات الآلاف من الليبيين

■ تونس - الحبيب الأسود



ضغط حقوقي متصاعد ضد القمع القطري

تقارير لـ«الفيدرالية العربية» والمركز العربي الأوروبي تدين انتهاكات الحمدين

■ أوصلو، جنيف - البيان، وكالات

طالب المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي وهو منظمة دولية مقرها مملكة النرويج، السلطات القطرية بالكشف عن مصير الحجاج القطريين العائدين من الأراضي المقدسة في المملكة العربية السعودية، عقب أداء فريضة الحج لهذا العام، ويطلب المركز بضمناً سلامتهم وعدم تعرضهم إلى شكل من أشكال العنف أو الإيذاء، في وقت كشفت الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان، عن إعدادها تقارير مفصلة توضح أبعاد انتهاكات قطر لحقوق الإنسان والقوانين الدولية، وتفضح أكاذيب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية ضد الإمارات والسعودية والبحرين، وتقدم أدلة على مخالفات قطر الجسيمة والمبررات القانونية التي تستوجب سحب حق استضافتها لكأس العالم عام 2022.

ويأتي ذلك في إطار سلسلة من الفعاليات على هامش الدورة 36 الحالية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مقر المنظمة الدولية في جنيف.

وتشمل الفعاليات ندوات عن الإرهاب وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط، وانتهاكات قطر لحقوق العمال، والمؤتمر الأول الذي تدعمه الفيدرالية للحملة العالمية لمناهضة تمويل قطر للإرهاب.

وأوضح الدكتور أحمد الهاملي مؤسس رئيس الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان، أن وفداً من الفيدرالية سيجتمع مع المفوض السامي لحقوق الإنسان رعد بن الحسين أو ممثل عنه لشرح موقف الفيدرالية الذي تدعمه الكثير من المنظمات والجمعيات الحقوقية.

وأنشئت الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان رسمياً في مارس 2016، وتشمل في عضويتها أكثر من 35 منظمة وجمعية حقوقية من مختلف أنحاء العالم العربي.



البكان

شيخ قبائل آل مرة: السلطات القطرية مأوى للإرهاب والتطرف

■ الرياض - وكالات

أكد شيخ قبائل آل مرة، طالب بن لاهوم بن شريم آل مرة، عدم تفاجئه بسحب الجنسية القطرية منه مع بعض من أفراد قبيلته، واصفاً ما قامت به السلطات القطرية بالفعل غير المستغرب.

وقال في تصريح لموقع «العربية.نت»: «السلطات القطرية مأوى للإرهاب ومموليه، والموضوع أكبر من جنسية، فهو اعتداء كبير على السعودية ودول مجلس التعاون».

وأضاف بن شريم: «كل المعاهدات السابقة التي كانت تقوم عليها العلاقات الخليجية والسعودية مع قطر، أيام حكم الرجال الذين كانوا يعرفون حق المملكة، نقضها أمير قطر، وأصبح يتآمر على جيرانه وإخوانه في السعودية والبحرين ودول الخليج».

■ الحزن الإيراني

وحذر من ارتداء السلطات القطرية في الحزن الإيراني، وتسليم قطر وأهلها للأعداء المترجمين.

وتابع بن شريم: «لا يمكن أن نوافق على ما يطلب منا من غدر وخيانة بإخوتنا في دول الخليج، فنحن نعرف حق السعودية، وما تقوم به من حماية ليس لقطر فقط، وإنما للخليج أجمع، فلا أمن للخليج من دون أمن للسعودية».



■ طالب بن شريم

وأوضح أن «حلاله وماله سيسترده شاءت حكومة قطر أو لم تشأ»، مضيفاً أن السلطات القطرية تحاول دفع أفراد من آل مرة للإساءة للسعودية عبر الضغط والتضييق عليهم في حياتهم اليومية.

كما أكد أن سجن الحجاج القطريين العائدين من السعودية إلى بلادهم «سابقة لم تحدث من قبل»، لافتاً إلى أنه موجود في السعودية تحت حكم خادم الحرمين الشريفين، ويعيش كأحد أفراد

الشعب السعودي.

ونوه بن شريم إلى أن خيانة السلطات في قطر «دائمة ومعلومة على مر التاريخ»، فالسلطات القطرية لم تف بأى عهد منذ استلامها الحكم، مبيناً أن السلطات في قطر «شر ابتلي به الخليج ولا بد من اقتلعه حتى يعم الأمن والسلام بين شعوب المنطقة».

إلى ذلك، شكر بن شريم الحكومة السعودية على ما قدمته للحجاج القطريين، ولأهل قطر عامة، لا سيما حمايتهم من الإرهاب وتمويله.

■ تفاعل المغردين

يذكر أن العديد من المغردين على شبكات التواصل تفاعلوا خلال اليومين الماضيين مع قضية سحب جنسية شيخ قبيلة آل مرة، واصفين إياها بحركة يائسة، من أجل الضغط عليه وعلى قبيلته داخل قطر.

وقال الشيخ خالد بن أحمد وزير خارجية البحرين في تغريدات على «تويتر»، حول سحب جنسية شيخ آل مرة، إن استهداف الشيخ طالب هي محاولة يائسة لقطع أوصال قطر العربية مع محيطها وامتداد قبائلها، وهو من شيوخ العرب، وأهله وجماعته، من خيارهم، ومن تطاول عليه وأساء له واستولى على أمواله لا يرقى إلى قدره.

في القاهرة، قطر برعاية الإرهاب.

وقال التقرير إن المؤسسة تضع كل ما لديها من تقارير ومعلومات عن الكيانات والأفراد اللبيين المدرجين في قائمتي الدول العربية، تحت تصرف الجهات المعنية بمكافحة الإرهاب، بينما أوضح رئيس المؤسسة التي أصدرت التقرير، حسن طاطانكي: «نطالب دول العالم بالانضمام إلى الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، في تصنيف الكيانات والأفراد المتورطين والمترتبطين بالإرهاب، نشاطاً وتمويلًا وتحريضاً»، مبرراً أن الحرب على الإرهاب ليست عسكرية وأمنية فقط، وإنما هي حروب قانونية، واستخباراتية، واقتصادية، وفكرية.

■ خلايا إرهابية

وعلى الصعيد ذاته، أعلن المحامي التونسي محمد بكار، أن منظمات المجتمع الليبي كلفته برفع دعوى قضائية لدى المحاكم التونسية، نظراً للاختصاص الوطني للقضاء التونسي، وأيضاً لدى المحاكم الدولية ضد قطر، من أجل تهمة القتل والتفجير وارتياب جرائم ضد الإنسانية. وأضاف بكار أن هذه القضية تأتي على خلفية إدخال قطر لشحنة من الأسلحة عن طريق ميناء جرجيس في أغسطس 2011، وهي موضوع الشكوى التي رفعها مع عدد من المحامين الآخرين إلى النيابة العامة في المحكمة الابتدائية بولاية مدين (جنوب شرق)، ضد كل من سيكشف عنه البحث في عملية إدخال تلك الشحنة من الأسلحة.

المحاكمة قطر دولياً

من خلال العمل على دعم فصائل متطرفة مسلحة، وأطراف سياسية تنتهج سياسة العنف السياسي».

■ جريمة مكنمة

وفي بيان آخر، طلبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا، من المحكمة الجنائية الدولية، محاكمة قطر، والرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي، المسؤولين عن مقتل العقيد الليبي الراحل معمر القذافي ونجله المعتصم، في جريمة ترقى لجرائم الحرب.

كما طالبت اللجنة، الأمانة العامة للأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية، بتشكيل لجنة تحقيق دولية خاصة بجريمة قتل القذافي، وخاصة بعد ظهور معلومات وتقارير مؤكدة حول تورط قطر وفرنسا في مقتله، حتى لا يعترف خلال محاكمته بأسرار تتعلق بقضايا دولية.

وأضافت اللجنة، أن هناك معلومات تشير إلى تورط قطر، من خلال الأمير السابق حمد بن خليفة آل ثاني، في مقتل القذافي، حيث أمر، وبشكل شخصي، قائد قواته الخاصة، بالإجهاز على القذافي، لحيازته معلومات خطيرة عن دور حكام قطر التخريبي، ودعمهم لتنظيمات إرهابية ومتطرفة، في النيجر وتشاد وأفغانستان والصومال، ومحاولاتهم إثارة الفوضى بالمملكة العربية السعودية والبحرين وسوريا واليمن، وفي سياق متصل، اتهم أحدث تقرير حقوقي جديد، أعدته مؤسسة «العدالة أولاً» الليبية، ومقرها الرئيس



تتبني الفكر المتطرف، عملت بالقتال جنباً إلى جنب مع تنظيم أنصار الشريعة الإرهابي في بنغازي، ومشاركة تنظيم أنصار الشريعة الإرهابي في عمليات الاغتيالات، التي طالت شخصيات سياسية وقانونية وحقوقية وإعلامية، وضباطاً وجنوداً في الجيش والشرطة في شرقي البلاد»، وأكدت أن «قطر تعد في مقدم الدول التي تتدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، وتذكي الصراع والنزاع المسلح في البلاد،

أبواق مأجورة تسعى للإخلال بالأمن في السعودية

المواطنين من الإبلاغ عن المخالفات المروية وجرائم السرقات.

وبعد ساعات نشر حساب النيابة العامة على تويتر المادة الأولى من نظام جرائم الإرهاب وتمويله، التي تنص على أن «تعريض الوحدة الوطنية للخطر، أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مبادئه، أو الإساءة إلى سمعة الدولة أو مكانتها من الجرائم الإرهابية»، وعبر مفردون سعوديون على تويتر عن تأييدهم لحملة الحكومة باستخدام هاشتاغ (وسم): «#كلنا أمن».

وقال أحدهم: «لا مجالمة ولا سكوت سواء قريب أو صديق في أمن الوطن. دافعوا عن أمنكم. بدايات الفوضى تكون بشعارات الحرية والإصلاح. لا تصدقوهم».

وذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية عن مصدر أممي قوله: «رئاسة أمن الدولة تمكنت خلال الفترة الماضية من رصد أنشطة استخباراتية لمجموعة من الأشخاص لصالح جهات خارجية ضد أمن المملكة ومصلحتها ومنهجها ومقدراتها وسلطانها الاجتماعي، بهدف إثارة الفتنة والمساس باللحمة الوطنية». وقال مصدر سعودي، إن المشتبه فيهم متهمون بأنشطة تجسس والاتصال بكيانات خارجية منها جماعة الإخوان.

صفقات لتلميع الصورة المشوّهة

■ تونس - البيان

لجأت الدوحة إلى المال لتلميع صورتها التي شوّحتها بنفسها حينما اختارت درب دعم الإرهاب والتطرف، حيث كشفت تقارير إعلامية أنه في 19 يونيو الماضي وقعت اتفاقاً مع شركة «IMS» التي تتخذ من واشنطن مقراً لها، مع مكتب الاتصال الحكومي في قطر تقدم بموجبه «خدمات البحث والاتصال».

وينص الاتفاق على أن تقوم الشركة بتقديم خدمات في مجال الوعي الظرفي، والتعليلات، والاستشارة الاستراتيجية، والدعم المباشر والمشاركة. وتدفع الحكومة القطرية لهذه الشركة مبلغ 375 ألف دولار شهرياً لمدة 3 أشهر يمكن تمديدتها لمدة 3 أشهر إضافية، حيث لا تشمل هذه الأموال تكاليف السفر.

ولاحقاً في 29 يونيو وقعت شركة «IMS» اتفاقاً مع مجموعة Conover+Gould لتقديم «خدمات اتصال دعماً لدولة قطر». وبموجب الاتفاق فإن قيمة العقد 100 ألف دولار شهرياً، دون تحديد سقف زمني لهذا التعاقد.

وفي الأول من يونيو وقع مكتب الاتصال الحكومي في حكومة قطر اتفاقاً مع شركة «Levick Strategic Communications»، التي تتخذ من واشنطن مقراً لها، بقيمة 54 ألف دولار شهرياً في عقد يستمر حتى الأول من ديسمبر المقبل يتم دفعها كل شهرين بواقع 108 آلاف دولار.

وبموجب الاتفاق تقوم الشركة بإجراء استشارات وتحليل مع التركيز بشكل خاص على التأثير المحتمل على العلاقات بين الولايات المتحدة وقطر على أن يتم تقديم النتائج بشكل منظم من خلال التقارير، مع التنبيه في الوقت الحقيقي. وتقوم الشركة «بتقديم توصيات قابلة للتنفيذ على أساس نتائج القضايا الرئيسية»، و«تطوير خريطة المؤثرين في السياسة»، و«وسائل الإعلام الرئيسية»، و«متابعة وتحليل وتقديم توصيات بشأن نشاطات ومنشورات مراكز البحوث ذات الصلة».

كما «سيقوم كبار المستشارين بزيارة قطر بشكل متكرر لضمان وضوح التقارير، وفحص البحوث، والتنفيذ الناجح».

أكد لـ«البكان» أن كرسي أمير قطر سينزع بفتاوى القرضاوي

ولسليم يوسف: دماء المسلمين في عنق تميم

■ أبوظبي - أحمد سعيد

أكد فضيلة الشيخ وسيم يوسف، خطيب جامع الشيخ زايد الكبير، أن دمء المسلمين كافة ستبقى في عنق أمير قطر تميم بن حمد، مشيراً إلى أن قطر تعدد المحرك الرئيسي فيما جرى من ثورات وفي كل قطرة دمء سفكت في الوطن العربي.

وتوقع أن يهرب تميم وحمده وأعوتهما إلى إيران أو تركيا ويطلبون اللجوء السياسي، فما سعوا إليه من نزع ولاة الأمر في الأمة العربية عن كراسيهم بأيدي شعوبهم وأبناء عمومته وأبناء شعبيهم وجيرانهم سيدوقون وبال أمره قريباً، وسيدار عليهم وستنزع كراسيهم بأيدي شعبيهم وبتفاوى القرضاوي التي روجها، مشيراً إلى أن ما نقوله عن قطر هو قليل في حق ممارستها الإرهابية. وبين أن قناة الجزيرة تنتهج سياسة تسمى «الضد والآخر» إن صح التعبير، وليس الرأي والرأي الآخر كما تزعم، والدليل على ذلك أنها لم تقم باستضافة معارض لحكم قطر، تشرعن لإعلامها بتفاوى لا أساس لها من الصحة لتضليل الشباب وفق إيديولوجية إعلامية تصيب العاطفة عند فئات الشباب، وتدفع بانساقهم للجماعات الإرهابية وإشراكهم في العمليات التفجيرية.

وفي حديث الشيخ وسيم يوسف مع «البكان» بدأ حديثه بقول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»، وقوله صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت»، فدائماً من يقود الأمور يتحمل تبعات من هم دونه كونه صاحب القرار والمسار. فكيف إذا كان حاكماً فينابط به كل ما يحصل في البلاد والعباد، كيف أن يكون حاكماً لوطنه ثم يتدخل بشؤون غيره ويسلط قناة تبث الفتنة والشقاق والنزاع وتحرض دائماً على إظهار بوادر الفتنة.

فتنة

وقال يوسف: الفتنة أحياناً ليس لها

تدويل الحج

قال الشيخ وسيم يوسف: «إيران نفسها لوحت بتدويل الحج، ولكنها لم تقم بتقديم شكوى رسمية، ولكن قطر قامت بتقديم شكوى رسمية وكأنها يد إيران التي تطعن الخليج والأمة العربية». وعن محاولات قطر بأن تحسن صورتها أمام الغرب، قال: «يجب أن تبدأ أولاً بتحسين صورتها أمام العرب، فالجار أعرف الناس بجاره، فإذا تقدم أحد لخطبة امرأة يسأل عنها أهل الحي، ونحن نقول عنك بؤرة الإرهاب، وفي النهاية تتركين الجيران العرب وتذهبين لتحسين الصورة الغربية وتتركين العرب».

علاقة بالزمان والمكان بقدر علاقته بالكلام، فقد حدث في عصر النبي محمد صلى الله عليه وسلم، فتنة في قضية الأوس والخزرج ولما قام أحد فقال لو كان من إخواننا من الأوس ضربنا عنقه وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا ففعلنا، فقام زعيم الخزرج فقال إنك لم تستطع فحملنا السيوف على بعضهم البعض.. فنزل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، بغمد سيف هذا وهذا، وهذه هي وظيفة أي قائد وأي مسؤول أن يحمي الفتنة، فكيف إذا كنت أنت قائداً ومسؤولاً وتظهر الفتنة، وتسعى لوجود الفتنة وتؤسس قناة لبث بوادر الفتنة.

وأضاف: «دائماً تدعي الجزيرة أنها تبث الرأي والرأي الآخر ولكننا لم نر الرأي الآخر في قطر، فقط نرى سياسة «الضد والآخر» إن صح التعبير، فلم

نر الرأي الآخر عندما سحبت 6 آلاف جنسية مواطن قطري.. لم نر الرأي الآخر عندما عرضت قناة الجزيرة أملاك حسني مبارك وتقدير ثروته، وتقدير ثروة زين العابدين ومعمر القذافي، فلم نر الرأي الآخر عن تقدير ما يملك تميم وأمير قطر حمد بن تميم وما يملكان من جزر وأرصدة مالية ينفقانها في سفك الدماء وإثارة الفتنة بين الشعوب».

الصحف القطرية

وتابع: «هذا بالإضافة إلى الأذرع الإعلامية القطرية الأخرى وهي الصحف القطرية التي تمارس أشجع وأقذر أنواع الإعلام تجاه الجيران، فالنبي صلى الله عليه وسلم قال عن امرأة تصوم النهار وتقوم الليل ولكنها تؤذي جيرانها بلسانها «لا خير فيها، هي من أهل النار»، وقطر تمارس الأذى بالتسليح والتمويل الإعلامي وتشترى 23 ألف حساب في وسائل التواصل الاجتماعي للإساءة للجيران فقط، فإذا هي تعمل على القنوات الإعلامية «قناة الجزيرة» والإعلام الورقي (الصحف) وتعمل على الإعلام الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي».

وأضاف: «من ثم مسألة أخرى، الجزيرة دائماً ما تصدر لنا الفتاوى وتظهر القرضاوي على أنه أمام المسلمين وأصدرت له برنامج الشريعة والحياة.. ولكننا لم نر له فتاوى تخص قطر.. فقد أفتى بجواز الخروج على ولاة الأمر، وأفتى بجواز الخروج على حسني مبارك وأفتى بجواز قتل القذافي وقال دمه في عنقي، وأفتى بالنحر والذبح في سوريا بحجة أن الشعوب لا تريد الفائدة، فلو فرضنا أن هذه الفتاوى صحيحة هل نستطيع أن نطبقها داخل قطر أم إن فتاوى القرضاوي فقط مستوردة».

سياسة تناقضية

وأوضح أن المصيبة الأخرى أن قطر دائماً ما تقول نحن نرفض التدخل في سيادتها.. ولكنها تتدخل في سيادة الأمة والوطن العربي، كما أن لديها

خبراء أردنيون: مباطلة قطر دليل على تمسكها بعقلية الإرهاب

■ عمان - ماجدة أبو طير

لا تزال الأزمة القطرية مع الدول الداعية لمكافحة الإرهاب تراوح مكانها دون الوصول إلى أي توافق يذكر، ما يجعل العالم يتربص المزيد من الإجراءات والقرارات الحازمة لكبح جماح الإرهاب الذي لا يزال تنظيم الحمدين يرفض التخلي عنه.

دول المقاطعة التي لم تكن بعيدة عن محاولات المساس بأمنها من قبل الإرهاب القطري تؤكد عبر العديد من الرسائل الواضحة، أن على قطر أن تعود للحضن العربي والخليجي، وتتوقف عن مساعيها في خلق إقليم مشتعل تكون فيه ذات دور محوري وصاحبة سلطة وصاية، وهو الدور الذي لا يتوافق مع حجمها وإدارتها الحقيقية.

مطالب واضحة

ويؤكد مراقبون أردنيون ملف الأزمة وفي العديد من المناسبات أن مطالب دول المقاطعة واضحة لا تقبل التأويل والرد عليها كان يجب أن يكون قد انتهى وتم طي هذا الملف. وفي هذا السياق، يرى رئيس قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، د. محمد الخريشة أن قطر تراوغ في البحث عن حل للأزمة، لتخرج من عنق الرجاجة وتعود للعلاقات إلى طبيعتها. فاستمرار الأزمة سيؤدي بدون شك إلى إلحاق الأذى بها وخاصة على وضعها الاقتصادي.

من جهته، يرى الخبير العسكري ياسين العودات، أن الوصول إلى بر الأمان في هذه الأزمة، يأتي بقيادة السعودية شروط الحل فهي قادرة على ذلك، والتاريخ شهد على مواقفها الإيجابية في حل الأزمات وإدارة الصراعات في العالم مجمله.

تعطيل قطري

ومن جهته، بين الكاتب الصحفي، جهاد أبو بيدر أن قطر مدركة تماماً لما تفعله، وأن إنهاء الأزمة منذ البداية قد وضعت الدول الداعية لمكافحة الإرهاب في ملعبها، ولكن السياسة القطرية المرهونة لجهات خارجية تعطل المضي نحو إنهاء الأزمة.

وأضاف السعودية مارست منذ عقود سياسة واضحة في محاربة الإرهاب، ولن تقبل أن يأتي الإرهاب من قلب الخليج العربي الذي نادى وينادي بمكافحة الإرهاب. وعلى قطر أن تستعيد قرارها السياسي، وتمتلك الجرأة لعلاج ما أوقعت نفسها به.

ويردف أبو بيدر قائلاً إن الأزمة يجب أن تنتهي، وإن تعيقها والسماح بمزيد من الشرخ العربي والتدخلات الإيرانية سيضع الدول الداعية لمكافحة الإرهاب أمام خيارات سيئة تنفيذها بحرقية وتنتهي الأزمة بما يتناسب ومطالبها، أما عن السيادة التي تتحدث عنها قطر وتضعها عائقاً أمام تنفيذ المطالب باعتبار أنها اعتداء عليها هو الأمر الذي يجب أن تمارسه مع إيران وتركيا.

عزمي بشارة مهندس المؤامرة الإسرائيلية القطرية على العرب

■ إسطنبول - البيان

تشير المعلومات الواردة من الدوحة قبل وبعد الأزمة إلى النفوذ الواسع والكبير للمدعو عزمي بشارة الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية، وشغل لسنوات عضوية الكنيست الإسرائيلي، وأقسم في ذات يوم على الولاء لدولة إسرائيل حين دخل الكنيست. بل إن العديد ممن لهم علاقة بالمؤسسات التي يديرها عزمي بشارة، يؤكدون أن بشارة لا يحتاج إلى موعد لقاء أمير قطر سواء الأب أو الابن، فهو يعتبر من «أهل بيت الحمدين»، يدير كل المؤسسات القطرية المتصدرة للمشهد السياسي، بدءاً من الجزيرة انتهاءً بالمركز العربي لدراسة السياسات.. مروراً بصحيفة العربي الجديد وقناة العربي في لندن.

وبعيداً عن الجانب الإسرائيلي الصهيوني في شخصية وتكوين عزمي بشار، فالرجل المتلون (بشارة) ظاهرة فريدة في السياسة العربية والخليجية على وجه الخصوص، إذ إن شخصية من خارج الأوطان وخدمت و عملت في الحضي الإسرائيلي تتولى مناصب رفيعة وسلطة قرار مؤثرة في نظام الحمدين، والسؤال كيف لدولة خليجية أن تقبل مثل هذه الشخصية أن تتولى التفكير والتخطيط للحكم؟ خصوصاً وأن نظام الحمدين منح بشارة الجنسية القطرية في العام 2006 حين صنع تمثيلية للخلاف مع إسرائيل.

أجندة إسرائيل

يتخذ بشارة قطر بوابة لتنفيذ أجندة إسرائيل خطوة خطوة في المنطقة العربية. ولعل الوقوف عند علاقة قطر بالنظام السوري قبل الأزمة وعلاقة قطر بحزب الله وحماس يطرح تساؤلاً: لماذا توجه عزمي بشارة إلى الدوحة؟ ليتول أكثر في الدول العربية بشكل غير مباشر عبر صديق إسرائيل، قطر، وبذلك يكون مفيداً في الخارج أكثر من كونه في الداخل.

تقول شخصية مطلعة على دور عزمي بشارة في الدوحة لـ«البيان» إنه منذ أن بدأت أحداث ما يسمى الربيع العربي تمانى الدور الكبير لبشارة، بحيث أصبح شغله الشاغل كيف يحرك البراكين في العالم العربي ويمد هذه الدول من خلال المال القطري بالسلاح فضلاً عن إغراقهم بالمتطرفين. وقد طالت اليد القطرية دول ما يسمى بالربيع العربي لتتحالف مع القوى المتطرفة الإرهابية، مثل جبهة النصرة في سوريا وفجر في ليبيا، والإصلاحيين في اليمن.

بدايات مريبة

كانت بداية عزمي بشارة، شيعياً ففي عام 1974 انتخب رئيساً لمجلس الطلاب في مدرسته، وبعد التحاقه في جامعة حيفا ثم الجامعة العبرية شارك في قيادة الحركة الطلابية الفلسطينية في الجامعات الإسرائيلية لسنوات عدة حتى مغادرته إلى ألمانيا لدراسة الفلسفة عام 1980 في جامعة هومبولت في برلين. وهنا تؤكد مصادر فلسطينية، أن بشارة كان في تلك الفترة على علاقة وطيدة بالموساد الإسرائيلي والشاباك من أجل توسيع علاقاتها بالقيادة الفلسطينية، مؤكدة أنه ساهم في تسليم العديد من الشخصيات الفلسطينية لسلطات الاحتلال.

تفويض إسرائيلي

وكشفت مسار الأحداث في دول «الربيع العربي» أن خطة بشارة الإسرائيلية أوغلت تحريماً في سوريا والعراق، لكنها أسقطت في مصر وفي تونس واليمن في الآونة الأخيرة. وتؤكد المصادر التي كانت مطلعة على تحركات بشارة في الدوحة لـ«البيان» أن الدوحة فوض عضو الكنيست بالعمل بشكل مباشر

السياسة القطرية المرهونة لجهات خارجية تعطل المضي نحو إنهاء الأزمة

ووفرت له كل الأدوات لزعة الاستقرار في البحرين، وأن بشارة حاول تمويل العديد من المنظمات والجمعيات تحت مسميات عدة، لكنه في النهاية فشل في استكمال الخطة الإسرائيلية القطرية المشتركة، وبلغت سمعة قطر الحضيض نتيجة السياسات الرعناء على المستوى الإقليمي.

وقد انكشف بشارة وخلاياه الإعلامية في الأزمة القطرية الأخيرة، إذ بدأ تخطيط تنظيم الحمدين واضحاً في تعامله مع الأزمة، وكانت نتيجة سياسته طوال 23 سنة الماضية صفر، ذلك أن الدوحة الآن بقيادة الحمدين «صفر علاقات» مع دول الجوار العربي، وهذا يعني أي دولة فاشلة بحسب معايير العلاقات الدولية. جنى نظام الحمدين خيانت ملاحقة من العراب الفاشل الذي أساء للشعب القطري أولاً ثم لدول الخليج العربي ثانياً، ذلك أن إسرائيلياً يتقدم مشهد صناعة القرار في الدوحة.



موديز: الحكومة تضخ 38.5 مليار دولار في شهرين لدعم الاقتصاد المتهاوي

ربع الناتج الإجمالي القطري يتبخر

■ دبي - أشرف رفيق، وكالات

في محاولات بائسة لدعم الاقتصاد المتهاوي، ضخّت الحكومة القطرية خلال الشهرين الماضيين، نحو 38,5 مليار دولار، أي ما يعادل 23 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، أو الربع تقريباً، للتخفيف من حدة الخسائر المتركمة التي لحقت بمختلف القطاعات الاقتصادية، ولكن من دون جدوى، وذلك بحسب ما ورد في تقرير لوكالة موديز للتصنيفات الائتمانية، نشر أمس.

وأكدت الوكالة أن هذه المبالغ الضخمة استخدمت لدعم الاقتصاد في الشهرين الأولين، عقب قرار الإمارات والسعودية والبحرين ومصر، قطع العلاقات مع الدوحة في يونيو الماضي، بسبب دعم الأخيرة للإرهاب، وإصرارها على عناد محيطها الخليجي والعربي، والتغريد خارج السرب. وقالت «موديز» في تقريرها، إن قطر تواجه تكاليف اقتصادية ومالية واجتماعية كبيرة، في أعقاب قرار المقاطعة، موضحة أن ما تواجهه قطر، أثر بحدة كبيرة في قطاعات مثل التجارة والسياحة والمصارف. وذكرت الوكالة أن المقاطعة سيكون له تأثير سلبي شديد ومستمر في الاقتصاد القطري. وأضافت الوكالة العالمية، أنه بعد مرور أكثر من 3 أشهر على بدء الأزمة، تواجه الدوحة تحديات اقتصادية ومالية واجتماعية كبيرة، ناجمة عن القيود المفروضة من دول المقاطعة على السفر والتجارة، وسوف يعتمد الائتمان القطري بشكل كبير على مدى تطور الائتماني. وبلغت مدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، من المصارف القطرية خارج البلاد نحو 30 مليار دولار في يونيو ويوليو الماضيين، أي نحو 500 مليون دولار يومياً، بينما تتوقع الوكالة أن ترتفع نسبة هروب تلك الأموال إلى الخارج.

زيادة التكلفة

وتدخل المصرف المركزي القطري لدعم المصارف المحلية، بعد أن أجمعت البنوك الخليجية عن تجديد ودائعها في البنوك القطرية.

وقدرت موديز حجم ما استخدمته الحكومة القطرية، لدعم الاقتصاد خلال الشهرين الأولين من المقاطعة، بنحو 38,5 مليار دولار، أي ما يعادل 23 ٪ من إجمالي الناتج المحلي. وكان هناك تأثير سلبي للأزمة في مشاعر المستثمرين، ما رفع من تكلفة التمويل القطري، وأدى إلى مزيد من هروب الأموال، ولا تتوقع موديز أن تستطيع قطر أن تجمع تمويلًا من سوق المال العالمية في العام الجاري.

وأشار التقرير إلى أن القطاعات الأكثر تأثراً في قطر، في الوقت الحالي، هي التجارة والسياحة والمصارف، بينما سيتأثر الوضع الائتماني والاقتراس في قطر بشكل كبير مع تطور الأزمة، أو إذا استغرقت وقتاً أطول.

وقال ستيفين ديك نائب رئيس موديز المشارك في كتابة التقرير إذا تفاقمّت الأزمة، سوف يكون التأثير الأسوأ في الائتمان القطري.

وتأثر الاقتصاد القطري تأثراً بالغا منذ بداية المقاطعة التي تعرضت لها قطر منذ يونيو، قبل أن تنفذ الدوحة مجموعة من الإجراءات والتدابير، بهدف التقليل من أثر المقاطعة الاقتصادي فيها. وقالت موديز إن استمرار المقاطعة سيكون له تأثير بالغ السوء في التصنيف السيادي لقطر، وبقية تصنيفاتها الائتمانية.

وأضافت الوكالة أن هذه الأزمة لا سابق لها في تاريخ دول مجلس التعاون الخليجي، من حيث تأثيرها في اقتصاد إحدى الدول الأعضاء، وهي قطر في هذه الحالة. وكان أثر تلك المقاطعة في قطر الآن شديداً من حيث تأثير قطاعات اقتصادية عديدة، لا سيما التجارة والسياحة والسفر والبنوك وسوق العقارات والبناء. وتأثرت البنوك القطرية بشدة منذ بداية المقاطعة حتى الآن، ولا يزال هذا التأثير مستمراً، بسبب هروب الودائع غير المحلية، التي بلغت أكثر من 30 مليار دولار في يونيو ويوليو.

وقطر هي الأكثر تضرراً من تصاعد حدة التوترات السياسية في المنطقة، نظراً للمقاطعة

تباطؤ

يتوقع كبير المديرين لتصنيف البنوك في وكالة التصنيف الائتماني العالمية ستاندرد آند بورز، محمد دامك، تباطؤ نشاط قطر في إصدارات الدين بالسوق العالمية، نتيجة تبني المستثمرين الأجانب نهجاً حذراً في التعامل مع تلك الإصدارات لحين وضوح الرؤية بشأن مستقبل قطر في ظل المقاطعة الحالية لدعمها الإرهاب. وقال محمد دامك عقب تقرير ستاندرد آند بورز، الذي خفض التصنيف الائتماني لدولة قطر عند AA-، إن هذا التباطؤ المرتقب في إصدارات سندات الدين القطرية، يأتي بعد توسعها القوي في طرح حزمة من أدوات الدين، ومنها الصكوك التي بلغت قيمة إصداراتها 5,5 مليارات دولار في النصف الأول من العام الجاري، مقابل 500 مليون دولار فقط في الفترة المماثلة من 2016. وأضاف القطاع المصرفي القطري، تضرر ككل جراء المقاطعة العربية لقطر، متوقعاً تراجع ربحية المصارف، نتيجة ارتفاع تكلفة التمويل.

المفروضة عليها. وتوقعت الوكالة العالمية، ارتفاع الدين الخارجي، مع لجوء الدوحة إلى إصدار السندات السيادية. وهناك عوامل تساعد في تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية والائتمانية لقطر، مثل ارتفاع سعر الفائدة الأمريكي، ما يمثل ضغطاً على الاقتصاد القطري.

وبحسب التقرير، فإن التدهور في الوضع الاقتصادي والمالي القطري، وتضاؤل قدرتها على استيعاب الصدمات المالية، يجعلها عرضة لإعادة تقييم وضعها الائتماني، وبالتالي، تخفيض تصنيفها السيادي، فضلاً عن تخوف المستثمرين الأجانب من المخاطرة بالاستثمار فيها. والتعرض المباشر للبنوك القطرية للودائع غير المحلية، وسحب الودائع الخليجية من البنوك، يجعل قدرتها على التكيف مع هذا الوضع أمر صعب. ولا تعتقد وكالة موديز أن الأزمة تقترب من نهايتها، لأن الخلافات عميقة، وسوف يؤثر هذا الوضع بالتأكيد في القدرة الائتمانية والاقتصادية والمالية لقطر. وكانت الوكالة العالمية قد خفضت نظرتها المستقبلية لقطر، من مستقرة إلى «سلبية» في وقت سابق. وقالت الوكالة العالمية إن السبب الرئيس وراء تغيير النظرة المستقبلية إلى سلبية، هو المخاطر الاقتصادية والمالية الناشئة عن النزاع المستمر بين قطر ومجموعة من الدول، بما في ذلك جيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي، السعودية والإمارات والبحرين. وأعربت موديز عن اعتقادها بأن احتمالية استمرار حالة من عدم اليقين لفترة طويلة تمتد إلى عام 2018 قد ازدادت، ومن غير المحتمل حل النزاع بسرعة خلال الأشهر القليلة القادمة، ما يحمل مخاطر تأثر أسس الائتمان السيادي في قطر سلبياً.

وأشار تقرير الوكالة إلى أنها لا تتوقع أن تجمع قطر تمويلًا في أسواق رأس المال العالمية هذا العام، مضيفة «هذا من شأنه أن يعرض قطر لارتفاع في تكاليف التمويل خلال الوقت الحاضر».

ومنذ قرار الدول الأربع، قامت بنوك من دول عربية أخرى بسحب ودائع وفروض من البنوك القطرية، ما زاد تكاليف تمويلها، حيث أظهرت بيانات مصرف قطر المركزي أن ودائع العملاء الأجانب في البنوك القطرية، تقلصت إلى 43,2 مليار دولار في يوليو من 170,6 مليار دولار في يونيو. وعدلت وكالة موديز، إنفستورز سيرفيس، للتصنيف الائتماني الشهر الماضي نظرتها المستقبلية للنظام المصرفي القطري، إلى سلبية من مستقرة، وعزت ذلك إلى ضعف أوضاع

التشغيل، واستمرار الضغوط التمويلية.

ثقة مهتزة

وكانت الثقة المهتزة أصلاً بالاقتصاد القطري، تلقت صفة جديدة، عندما خفضت وكالة «فيتش» العالمية للتصنيفات الدولية في وقت سابق، تصنيفها السيادي للدوحة وديونها. وأعربت الوكالة عن القلق، من أن المقاطعة الاقتصادية ضد الدوحة من جانب كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر. وبدورها، قالت وكالة «فوكس»، إن تخفيض التصنيف هو أحدث إشارات القلق من مؤسسات قطر وأصابته في مقتل، موضحة أن الوضع مرشح لمواصله التدهور خلال الفترة المقبلة.

ووضعت وكالة ستاندرد آند بورز شركة «إريديو» القطرية للاتصالات على قائمة المراقبة السلبية، ما يعني احتمالات تخفيض تصنيفها ضمن موجة من التخفيضات طالت العديد من البنوك وكبريات الشركات والمؤسسات القطرية.

وتمضي الدوحة بقوة نحو هاوية ركود عميق وموجة من الشلل في القطاعات والمشاريع الإنشائية والعقارية، بما يقوض قدرتها على استضافة موندنيل كأس العالم 2022، وينذر بموجات جديدة من نزوح المستثمرين والأموال، ويفتح الطريق مجدداً أمام تخفيضات جديدة في التصنيفات الائتمانية للبلاد وكبريات البنوك والمؤسسات والشركات القطرية.

وأعلنت وكالات «فيتش» و«موديز» و«ستاندرد آند بورز»، عن قلقها من أن أزمة قطر سوف تشكل ضغطاً رهيباً على اقتصاد الدوحة، مشيرة إلى أن التخفيض في التصنيف الائتماني للدوحة، من شأنه رفع تكلفة اقتراسها من ناحية، ويجبرها على تخفيض الإنفاق من ناحية أخرى، وفق توقعات تومسون رويترز.

تدهور المصداقية

ويعني تخفيض «موديز» لتصنيف قطر السيادي وديونها، تدهور مصداقية قدرة الدوحة على سداد التزاماتها الدولية، ورفع التكلفة في التمويل والاقتراس على قطر منذ يونيو الماضي، عندما بدأت المقاطعة الاقتصادية واللوجستية.

وأعلنت «ستاندرد آند بورز» في وقت سابق، أن استمرار المقاطعة سوف يؤدي إلى بطء ملحوظ في النمو الاقتصادي القطري، ويجعل تصنيفها المخفض الجديد تحت طائلة المراقبة، من أجل مزيد من التخفيض وتدهور التوقعات المستقبلية لها.

نزوح 30 مليار دولار في يونيو ويوليو بواقع 500 مليون يومياً

توقعات بارتفاع الدين الخارجي مع الاضطرار لإصدار سندات سيادية

تراجع حاد للتجارة والسياحة والمصارف ومصير السيولة مرهون بتطور الأزمة

استمرار المقاطعة يهوي بالتصنيف السيادي إلى مستويات غير مسبقة

وتوقعت وكالة «فيتش»، إقدام حكومة قطر على تخفيض الإنفاق الرأسمالي على المشروعات الاقتصادية والبنية التحتية، مع تفاقم الضرر الذي لحق بالاقتصاد البلاد، جراء مقاطعة الدول الراضة لدعم الإرهاب للدوحة.

وأكد خبراء أن قيام الحكومة القطرية بتخفيض الإنفاق الرأسمالي، يضر بحركة المشاريع، ويعصف بأوضاع العمالة، ويرفع وتيرة تسريحها في القطاعات المختلفة، موضحين أن تواصل تخفيض التصنيف الائتماني لقطر، يضع اقتصاد الدوحة أمام مخاطر جمة في المستقبل، ويقاوم من مخاطر أسوأها بالنسبة للمستثمرين.

خفض الإنفاق

وذكرت «فيتش»: وضعت الحكومة تصورات لمزيد من التخفيضات في الإنفاق الرأسمالي، في حال هبوط أسعار النفط مجدداً، أو إذا تزايدت الضغوط جراء المقاطعة. وقال عدد من المحللين والاقتصاديين، إن تخفيض التصنيف الائتماني لقطر بسبب عدم وجود الأمان الاستثماري والتقلبات التي تحدث فيها الآن على المستويين المحلي والدولي، يضع اقتصادها أمام مخاطر جمة مستقبلاً، تتسبب في إحجام المستثمرين عن دخول السوق القطرية.

تضرر السياحة

وقالت الوكالة إن العقوبات تضر قطاعي السياحة والسعودية تشكل نحو 50 ٪ من إجمالي التدفقات الخطوط الجوية القطرية ستفقد نحو عشرة في المئة إضافية من ركابها.

وكانت السياحة الخليجية، وخاصة من الإمارات والسعودية تشكل نحو 50 ٪ من إجمالي التدفقات السياحية على قطر، حيث تأثرت الفنادق وقطاعات الضيافة والتجزئة القطرية بشدة من المقاطعة العربية، وباتت الفنادق شبه خاوية من النزلاء، فيما تراجعت إيراداتها بشدة، وبدأ العديد منها إجبار العاملين على إجازات مفتوحة غير مدفوعة لحين تحسن الأوضاع وحل الأزمة. وأضافت فيتش، أنه إذا استمر التعنت القطري لفترة طويلة، فإنه قد يقوض أفاق كثير من استثمارات القطاع الخاص في قطر.

وسيطرت حالة من الحذر بين المستثمرين العالميين بالنسبة للاكتتاب في الديون القطرية، حيث تزايدت المخاوف بين المستثمرين والمؤسسات المالية نحو سندات قطر السيادية المطروحة في الخارج، بعد غموض مستقبل اقتصادها، وتراجع تصنيفاتها السيادية.

الدوحة تغازل واشنطن باستثمارات في البنية التحتية

وقال، في كلمة ألقاها في جامعة كارنيجي ميلون قطر: «بالعودة إلى 2015، تعهدت باستثمار 45 مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة. والآن، أستطيع القول إننا قمنا بضح ما يزيد على 50٪». وأبلغ الصحفيين في وقت لاحق بأن غالبية الأموال المتبقية المخصصة للولايات المتحدة سيجري استثمارها في البنية التحتية.

ضغوط

ويأتي اهتمام قطر بالبنية التحتية مع تعهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتسريع الموافقات على الطرق السريعة ومشروعات أخرى، في إطار مقترحه بإنفاق ترليون دولار على إصلاح البنية التحتية القديمة في البلاد. وزعم آل ثاني أن جهاز قطر للاستثمار لم يتخارج من أي بنوك، ويحوز الجهاز حصصاً في كريدي سويس وباركليز وفي بنوك قطرية كبيرة.

ويواجه اقتصاد قطر ضغوطاً منذ الخامس من يونيو الماضي، حينما قطعت السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر العلاقات الدبلوماسية وخطوط النقل مع الدوحة متهمه إياها بدعم الإرهاب.

تعهد قطري باستثمار 45 مليار دولار في 5 سنوات

■ دبي - البيان، رويترز

في محاولة مفضوحة لشراء ولاء دوائر أميركية في ظل تهوي سمعتها لدى الرأي العام، أعلنت قطر أنها ستخصص مستقبلاً نصف استثمارات صندوقها السيادي في البنية التحتية بالولايات المتحدة. ونقلت «رويترز» عن عبد الله بن محمد بن سعود آل ثاني، الرئيس التنفيذي لجهاز قطر للاستثمار، صندوق الثروة السيادية للبلاد، أمس، أن الجهاز ضخ ما يزيد على نصف الاستثمارات التي خصصها للولايات المتحدة منذ 2015، وقدرها 45 مليار دولار، وأن معظم استثماراته هناك في المستقبل ستوجه إلى البنية التحتية.

880	882940	882940	88044400	883090	883090
100	8888700	88886200	887950	887940	887940
552	88881701	88881000	883950	883950	883950
60	88889441	88889441	886660	886820	886660
50	88882336	88882336	889000	889330	889000
88888678	88888678	88888678	886600	886630	886600
888834082	888834082	888834082	882490	882500	882490
88882500	88882500	88882500	886000	885930	886000
88881000	88881000	88881000	882300	882320	882300
88881000	88881000	88881000	884050	884020	884050
88881000	88881000	88881000	886080	886130	886080
88881000	88881000	88881000	889420	889830	889420

■ رأس المال السوقي خسر قرابة 2,5 مليار ريال أمس | أوشيفية

يتبعهما «القطرية للصناعات التحولية» بنسبة 2,14٪ و«مصرف قطر الإسلامي» بنسبة 2,01٪ و«قطر للتأمين» بنسبة 1,59٪. وانحدرت أسهم شركات «الكهرباء والماء» و«أعمال» و«المجموعة الإسلامية القابضة» و«الخليج الدولية للخدمات» و«أوريدو» و«مجموعة استثمار القابضة» إلى أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات أو منذ الإبراج.

بنسبة 0,96٪ ومؤشر أسهم الصناعة بنسبة 0,88٪ ومؤشر أسهم العقارات بنسبة 0,66٪، كما هبط مؤشر أسهم البنوك والخدمات المالية بنحو 0,48٪ ومؤشر أسهم الخدمات والسلع الاستهلاكية بنسبة 0,33٪. ولمن بين 41 سهماً جري التداول عليهم، انخفضت أسعار 20 سهماً وتصدرها «زاد القابضة» بانخفاض قدره 3,26٪ ثم «الإسلامية القطرية للتأمين» بنسبة 3,11٪،

الأسهم القطرية لتتجاوز 55,5 مليون ريال، بينما بلغت مبيعات الأفراد الأجانب نحو 13,4 مليون ريال. كذلك اتجهت المؤسسات القطرية نحو البيع بعد تحقيقها مبيعات بنحو 48 مليون ريال وذلك للمرة الأولى منذ عدة جلسات عدت خلالها على الشراء بقوة لدعم السوق وتقليل وتيرة الخسائر المتزايدة. وامتدت الخسائر إلى المؤشرات القطاعية، مع انخفاض مؤشر أسهم التأمين

■ دبي - رامي سميح

تكبدت البورصة القطرية خسائر فادحة وصلت إلى 74 مليار ريال، منذ أن قررت عدة دول عربية في 5 يونيو الماضي، قطع علاقاتها مع الدوحة بسبب سياساتها الداعمة للإرهاب.

وجاءت الخسائر تحت وطأة ضغوط بيع مكثفة من قبل المؤسسات الأجنبية على الأسهم، مع تزايد المخاوف وعدم اليقين بشأن مستقبل الأوضاع الاقتصادية في البلاد، خصوصاً مع توالي خفض التصنيف الائتماني للدوحة، ووضعها على قائمة المراقبة السلبية بنظرة مستقبلية غير مستقرة.

وفى جلسة أمس، خسر رأس المال السوقي للأسهم قرابة 2,5 مليار ريال، ليهوي من 460,7 مليار ريال إلى نحو 458,3 مليار ريال، وذلك في مقابل نحو 532,5 مليار ريال قبل المقاطعة. وهبط مؤشر العام القطري بنسبة 0,52٪، أو ما يعادل 8427,77 نقطة موصولاً تراجعته للجلسة الثامنة على التوالي، ليغلق عند 8427,77 نقطة مسجلاً مستوى هو الأدنى في 4 سنوات ونصف السنة منذ أبريل 2013. وتظهر بيانات البورصة القطرية، تكثيف المؤسسات الأجنبية مبيعاتها على